

أثر الرقابة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة
سونلغاز غليزان-

*The Impact of financial control on evaluating the financial performance of
the economic institution -a case study*

<p>بوقطاية سفيان مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي جامعة أحمد زبانة - غليزان soufyane.bouguetaia@univ-relizane.dz تاريخ النشر: 2023/12/ 31</p>	<p>بومعيزة نصيرة* مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي جامعة أحمد زبانة - غليزان nacera.boumaiza@univ-relizane.dz تاريخ الاستلام: 2023 /09/ 05</p>
---	--

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الرقابة المالية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الرقابة المالية في المؤسسة الاقتصادية وكل ما يتعلق بها، وأيضا معرفة الأداء في المؤسسة وكيف تتم عملية تقييمه. وبغية الإلمام بهذا الموضوع وكإجابة على الإشكالية الرئيسية "ما مدى تأثير الرقابة المالية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية"، تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة "سونلغاز" خلال الفترة (2021-2016)، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج، ليتم اختبار مدى تأثير الرقابة المالية في تقييم أداء المؤسسة وذلك من خلال حساب أهم المؤشرات المساعدة في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة "سونلغاز" وتقييم أدائها، وبعد إجراء هذه الدراسة توصلنا إلى أن غرض المؤسسة من حساب النسب والمؤشرات هو إعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة ومن ثم مقارنتها مع النتائج السابقة، فالمؤسسة تنوع في هيكلها التمويلي من أموال خاصة واستدانة من أجل تعظيم قيمة السوقية للمؤسسة.
الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، تقييم الأداء، الأداء المالي، رقابة الأداء.
تصنيف H74 ; D78 ;G32:JEL

Abstract :

This study aims to shed light on the role of financial control in evaluating the performance of the economic seasonality, by getting acquainted with the concept of financial control in the economic institution and everything related to it, as well as knowledge of the institution's performance and how it is evaluated. In order to be familiar with this topic and as an answer to the main problem is what is the impact of financial control in evaluating the performance of the economic institution, this study was dropped on sonelgaz corporation during the period (2014-2019) depending on the financial statements represented in budgets and traing accounts of results, so that the extent of the influence of financial control in evaluating the performance of the institution is tested and that is by calculating the most important indicators that help in diagnosing that financial position of sonelgaz corporation and evaluating its performance, and after conducting this study we concluded that the purpose of the institution is to calculate the ratins and indicators and to give an explanation of the resulte of the policies taken by the institution and then comare tham with the previous results, the corporation has diversified in its financing form of private funds and borrowings in order to maximize the market value of the institution.

Key words: financial control, performance evaluation, financial performance, performance auditing.

JEL classification codes: H74 ;D78 ;G32

مقدمة

العديد من المؤسسات الاقتصادية اليوم تواجه تحديات متعددة مصدرها أساسا اتساع البيئة الخارجية التي تمارس في إطار نشاطها وسط العديد من المتغيرات التي تمتاز بالتعقيد والتداخل، حيث تعمل هذه المتغيرات على تحديد مكانة ومستوى وقيمة المؤسسة الاقتصادية في المجتمع سواء ا على الصعيد الوطني أو الدولي والمؤسسات الاقتصادية الناجحة هي التي تعتمد على الإدارة الجيدة تمكنها من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها وضمان بقائها واستمرارها وقدرتها أيضا على التكيف ومواجهة المنافسة الشديدة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الوظائف كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتعد هذه الأخيرة ذات أهمية كبيرة في العملية الإدارية باعتبارها من أهم ركائز هذه العملية ولا بد من تنظيم عملية الرقابة بشكل يجعل منها أداة فعالة في تطوير وتوجيه النشاط الإداري بكيفياته المختلفة.

إن الرقابة المالية نجدها ترتبط بصفة خاصة بتقييم الأداء ارتباطا وثيقا، فتقييم الأداء يعتبر جزءا من نظام الرقابة فإذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه فإن تقييمه هو عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف وتحديد الانحرافات وتوضيح طرق وأساليب علاجها داخل المؤسسة.

وأخيرا إن التداخل والارتباط بين عملية الرقابة المالية والأداء يعتبر حقيقة لا يمكن تجاهلها، وذلك في مختلف المستويات التنظيمية، كما أن نظام الرقابة الجيد لا بد أن يحتوي نظاما جيدا لتقييم الأداء، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات والمتغيرات التي تعكس أداؤها وإدارتها، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الرقابة المالية في عملية تقييم أداء مؤسسة سونلغاز غليزان؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما معنى كل من الرقابة المالية والأداء في المؤسسة الاقتصادية؟

✓ ما مدى مساهمة نظام الرقابة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية؟

✓ كيف تتم عملية تقييم الأداء والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وكإجابة عن الإشكال الرئيسي نقترح الفرضيات التالية:

✓ تعمل الرقابة المالية على تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية عن طريق مقارنة الأداء الفعلي مع

الأداء المحدد مسبقا للمؤسسة الاقتصادية؛

✓ تتم عملية تقييم الأداء بواسطة عدة معايير التي تساعد المؤسسة للحصول على أداء جيد لا بد أن تكون هناك رقابة مالية فعالة، أما تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يكون عن طريق أدوات ومؤشرات التحليل المالي.

أهمية الدراسة: تتوقف أهمية الدراسة على قيمتها العلمية والعملية ومدى إسهامها في إثراء المعرفة النظرية من جهة والميدانية من جهة أخرى، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تتناول موضوع حساس داخل المؤسسة الاقتصادية هي الرقابة المالية باعتبارها عملية فعالة تساهم في تقييم الأداء وكشف الانحرافات والأخطاء ومحاولة تصحيحها.

لدراسة الموضوع تم استعمال المنهج الاستقرائي وبالاعتماد على الدراسة الوصفية التحليلية لمعرفة دور الرقابة في عملية تقييم الأداء هذا في الجانب النظري أما التطبيقي اعتمدنا على دراسة حالة مؤسسة سونلغاز لمعرفة مدى تأثير الرقابة على الأداء المالي وذلك عن طريق تحليل نتائج التقييم باستخدام مؤشرات وأدوات التحليل المالي.

على هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى محورين، المحور الأول عبارة عن عموميات حول الرقابة المالية والأداء وكيفية تقييمه، أما المحور الثاني تناول الجانب التطبيقي بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز ومدى تأثير الرقابة في عملية تقييم الأداء فيها.

1. عموميات حول الرقابة المالية والأداء

1. الرقابة المالية

1.1 مفهوم الرقابة المالية: تعددت تعاريف الباحثين للرقابة المالية ومنها:

✓ عرف "المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية" المنعقد سنة 1977 مفهوم الرقابة المالية على أنها "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، ويهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة." (حميدي، صفحة 129)

✓ عرفها الدكتور "عوف محمود الكفراوي" هي الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها هذا الحق للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة وللتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، ومن أن الموارد تحصل طبقاً للوائح والتعليمات المعمول بها، وللتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية بغرض المحافظة على الأموال العامة، والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال وتحسين معدلات الأداء وللكشف عن المخالفات والانحرافات

والبحث عن الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلاً.
(الكفراوي، صفحة 17)

✓ الرقابة المالية تعني "مجموعة من العمليات تتخذ شكل قرارات أو إجراءات يكون من شأنها تحقيق هدف أو مجموعة أهداف واضحة ومحددة، وهي التي تستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية، والكشف الكامل عن الانحرافات ومدى مطابقة التصرفات المالية مع القوانين والقواعد النافذة" (العكام، صفحة 08، 2018).

2.1 أهمية الرقابة المالية: تكمن أهمية الرقابة المالية كونها إحدى الوظائف الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، فبواسطتها يمكن التحقق من مدى تنفيذ الأهداف المرسومة للمؤسسة، فهي وظيفة مراجعة لإصلاح الأخطاء الموجودة في التنظيم (زواوي، صفحة 78، 2018) وتتلخص فيما يلي:

- تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف؛
- تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج؛
- ضمان حسن سير العمل؛
- تحقق العدالة.

3.1 عملية الرقابة المالية: هي عملية مستمرة طالما أن هناك أعمال تتم. بمعنى أن الرقابة لا تتم في نهاية فترة معينة وإنما هي مستمرة وملازمة للتخطيط الذي سبق التنفيذ، والتنفيذ الذي يلي التخطيط. (الحصن، 2006، صفحة 15)

ويمكن التوصل لعملية الرقابة المالية بواسطة نموذج النظام والذي يتمثل من عملية المدخلات ومن ثم العملية والمخرجات والتغذية الراجعة (العكسية)، وبواسطة هذه العمليات يمكن أن تنتشر الإجراءات والفعاليات الرقابية في جميع أجزاء المؤسسة أو الأعمال بانسجام أكبر ضمن نظام موحد وهو نظام الرقابة (عاطف، 2009، صفحة 88-89) والنقاط التالية توضحها:

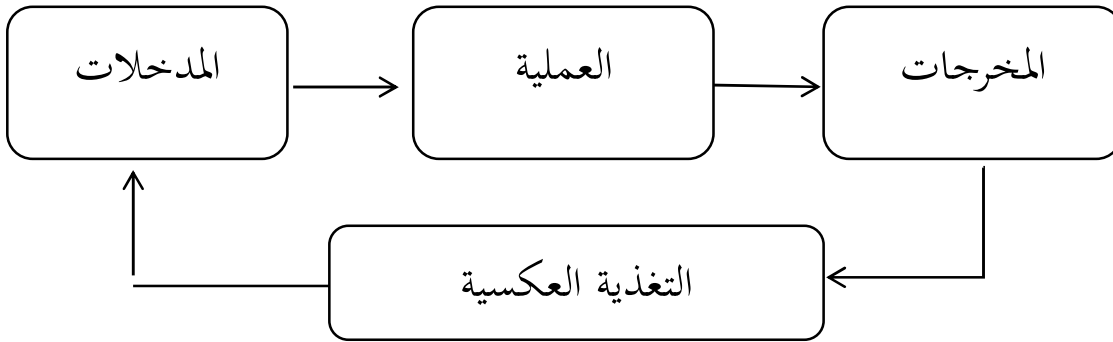
✓ المدخلات: والتي تتركز النشاطات الرقابية هنا على تحديد المعايير السلوكية والفنية واتخاذ الإجراءات الكاملة وحشد الإمكانيات والطاقات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، حتى تساعد على تمرير كافة المدخلات إلى عمليات إنتاجية وتحويله وبالتالي يؤدي إلى إنجاز الأهداف المرغوبة.

✓ العملية: وهنا يتم التركيز على جانب العمليات الإنتاجية أثناء سيرها لمعرفة دفع الجهود نحو النتائج المرغوبة والتخلص من كافة العوائق والمشكلات قبل الانتهاء من العمل.

✓ **المخرجات:** وهي عملية لاحقة والتي تركز على النتائج وتحليلها ومقارنتها بالخطط والأهداف الموضوعية ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية. كما أن المخرجات تمثل انطلاق جديد ومستمر في نظام الرقابة.

✓ **التغذية الراجعة (العكسية):** وهي للتخلص من الانحرافات أو للحد منها وتجنبها مستقبلا قدر الإمكان وتصحيح وتقويم الأداء الحالي ومدخلاته وعملياته، وكذلك تعزيز النظام وتشجيع استمرارية نمط الأداء والمحافظة عليه دون أي تغيير جذري.

الشكل رقم 01: عملية الرقابة المالية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على زاهر عبد الرحيم عاطف، 2009، الرقابة على الأعمال الإدارية دار اليازة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص88-89.

2. فعالية الرقابة المالية على الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية

المتعلقة بنجاح وفشل أي مؤسسة لذا نجد هذه الأخيرة تسعى دائما إلى تحقيق النمو والتوسع والاستمرارية والبقاء في المحيط الاقتصادي ومواجهة المنافسة الشديدة، وحتى تتمكن من ذلك لابد من القيام بعملية تقييم الأداء الذي يعتبر محور أساسي لها ومن أهم الوسائل التي تساعد المؤسسة للحصول على أداء جيد أن تكون رقابة مالية فعالة، تؤثر إيجابا على مدى قدرة المؤسسة في التقليل من الانحرافات والأخطاء وسوء التسيير.

1.2 تعريف تقييم الأداء.

✓ هو عبارة عن مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية تم إصدار حكم بشأن أداء المؤسسة، كما ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وتهتم أولا بالتحقيق من بلوغ الأهداف

المخططة والمحددة مسبقا، ثم بقياس مدى استخدام الوحدة لمواردها المتاحة استخداما عقلانيا. (بوسقط، 2016، صفحة 102)

✓ تقييم الأداء هو مدى التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، لتحقيق الأهداف المخططة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لإعادة مسارات الأنشطة بالمؤسسة، مما يحقق توجيه الأهداف المرجوة منها (بومحان، 2015، صفحة 58).

2.2 أهمية تقييم الأداء:

الجدول رقم 1: أهمية تقييم الاداء

بالنسبة للفرد	بالنسبة لجماعة العمل
يستفيد الفرد من نتيجة تقييم أدائه في أنها ترشده إلى مدى نجاحه أو فشله في أداء مهام عمله المكلف به جماعته أو هو الضوء الذي يسترشد به في تحديد اتجاهه نحو التقدم أو التأخر ففي حالة تقدم أدائه فإنه يعلم أسباب هذا التقدم فيعمل على الاستمرار على نفس النهج ويسير على نفس السلوك، وفي حالة انخفاض فإنه يعلم أيضا الأسباب التي كانت وراء هذا الانخفاض، وبالتالي يعمل على تجنبها مستقبلا ومحاولة الابتعاد عن السلوك الذي يقلل من كفاءته من وجهة نظر قائده.	تستفيد جماعة العمل من تقييم الأداء في عدة استخدامات هي: الكشف عن الاحتياجات التدريبية: يكشف تقييم الأداء عن مجالات النقص في المعلومات والمهارات اللازمة للأفراد بناء على سائر ما تسفر عنه نتائج التقييم. إعادة النظر في سياسات وأساليب اختيار الأفراد: تكشف نتائج تحليل وتقييم الأداء عن أوجه القصور في المصادر التي تلجأ إليها للحصول على الأفراد المطلوبين.

المصدر: زاهد محمد صبري، 2011، الرقابة الإدارية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، ص 56-57. (بتصرف)

3.2 رقابة الأداء: إن مفهوم الرقابة أصبح أكثر اتساعا، وإن الأدوات الكلاسيكية غير قادرة على القيام بدور فعال في الحياة العملية، فالقوائم المالية مثلا لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة للإدارة، كذلك فإن القوائم المالية لا تستطيع أن تعطي صورة واضحة عن آليات العمل سواء المصرفي أو الصناعي أو غيرها لذا فإن أغلب المختصين يتجهون إلى أفضل أداة للقيام بعملية تقويم الأداء وهي عن طريق التحليل المالي، وفي أواخر القرن تبلور مفهوم الرقابة على الأداء أو رقابة الأداء بحيث يرى بعض المختصين أن الرقابة على الأداء تمثل مدى معرفة قدرة الإدارة على القيام بأفضل استخدام للموارد وتقديم أفضل منفعة، وهذا الدور يأتي عن طريق تحليل البدائل وإيجاد أفضل بديل لذا فإن الرقابة على الأداء تحقق هدفين رئيسيين لها: أهداف وظيفية وأهداف استراتيجية.

✓ يوضح أحد الباحثين أنه لا يكون الأداء جيدا للمؤسسة إلا إذا كانت رقابتها فعالة هذه الأخيرة تساهم في تحسين أداء المؤسسة من خلال السرعة في كشف الانحرافات وبالتالي

اتخاذ الإجراءات اللازمة، الاقتصاد في التكاليف وتحديد مسؤوليات الأفراد نحو الانجازات، مراقبة الأداء كعملية تستخدم عدة تقنيات وطرق متباينة باختلاف طبيعة النشاط المراد مراقبته (عيسى يحيوي، صفحة58).

4.2 مجالات رقابة الأداء: إن تحقيق الأهداف يتطلب من رقابة الأداء أن تكون حسب منظمة "الانتوساي"

واسعة النطاق بقدر يتيح الرقابة على المجالات التالية

✓ الرقابة على اقتصاد الأنشطة الإدارية حسب مبادئ وممارسات الإدارة الصحيحة وأيضا حسب سياسات الإدارة بما في ذلك إدارة الموازنات وما تتضمنه من أعمال تشمل إدارة الأصول والإيرادات وكذلك المطلوبات والمصروفات.

✓ الرقابة على كفاءة الاستفادة من الموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى بما في ذلك فحص نظم المعلومات ومقاييس الأداء ومراقبة الترتيبات والإجراءات المتبعة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة بغرض معالجة نقاط الضعف فيها.

✓ الرقابة فعالية الأداء المتعلق بمدى وجود أهداف ومؤشرات أداء كافية وملائمة ومدى تحقيق هذه الأهداف ومقارنة الآثار الفعلية للأنشطة المنجزة بالآثار المتوقعة منها. (عبد بدوي، 2017، صفحة26)

5.2 سمات كل من رقابة الأداء عن الرقابة المالية: إن اتساع هذا النطاق يستلزم الإشارة إلى أن رقابة الأداء تتجاوز في نطاقها نطاق أنواع الرقابة التقليدية الأخرى مثل: الرقابة المالية وتتكامل معها، والجدول التالي يوضح أهم سمات كل من رقابة الأداء عن الرقابة المالية كما يلي:

الجدول رقم 2: مقارنة بين سمات رقابة الأداء وسمات الرقابة المالية

الرقم	عناصر المقارنة	سمات رقابة الأداء	سمات الرقابة المالية
01	موضوع الرقابة	السياسات والبرامج الحكومية والإدارية...إلخ.	العمليات والبيانات المالية والإجراءات المحاسبية المتعلقة بها
02	أهداف الرقابة	ابداء حكم مهني حول مدى الالتزام بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية في تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية	ابداء الرأي حول قانونية العمليات ومصداقية البيانات المالية.
03	البرمجية المعتمدة في	مرجعيات متنوعة مثل: علوم الإدارة، علوم الاقتصاد...إلخ.	المحاسبة/ القانون

	الرقابة		
04	طبيعة أساليب الرقابة المعتمدة	متغيرة حسب طبيعة مواضيع مهمات الرقابة	ثابتة حسب نماذج رقابة محددة
05	طبيعة المعايير المعتمدة	متنوعة المصادر وذات طبيعة خاصة بالجهات الخاضعة للرقابة وبنشاطها.	الضوابط القانونية/ المعايير المحاسبية.
06	طبيعة أدلة الثبات	مستندية وغير مستندية/ مرنة ومقنعة	مستندية/ دقيقة وحاسمة
07	صفة التقارير	ذات هيكل ومحتويات متغيرة حسب لأهداف الرقابة	ثابتة حسب نماذج كتابة محددة.

المصدر: محمد سمير عبد بدوي، 2017، تقييم أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين، مذكرة ماجستير في برنامج القيادة والإدارة، جامعة الأقصى للدراسات العليا، غزة فلسطين، ص 26.

II.دراسة تطبيقية لدور الرقابة المالية على الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز - غليزان –

1. تقديم عام لمديرية توزيع الكهرباء والغاز للغرب " غليزان": تعتبر المديرية صورة مصغرة للمديرية العامة للغرب " الجزائر العاصمة" كونها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في نطاق ومجال أصغر وبصلاحيات أقل وهذا حسب الشروط الموكلة إليها، والمتمثلة في أعمال بيع وتوزيع الطاقة (كهرباء و الغاز) واستغلال الشبكات وتسيير طبق لبرنامج وخطط مستقبلية على مختلف المستويات (مدى قريب أو بعيد) من المديرية العامة. مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية غليزان تأسست سنة 1996 كمديرية مستقلة عن مديرية (مركز سابق) مستغانم تغطي ثلاثة عشر دائرة وبثمانية وثلاثين بلدية بالكهرباء والغاز بواسطة 07 وكالات تجارية و 03 مصالح تقنية وكانت في ما سبق تعرف "مركز توزيع الكهرباء والغاز" حتى سنة 2004 أصبحت مديرية جهوية.²

1.1 مهام مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية غليزان: تستفيد المديرية بغلاف مالي كل سنة محدد مسبقا من طرف مديرية الغرب لاستعماله في الخدمات والنشاطات التي تقوم بها ومن مهامها ما يلي:

- ✓ تطبيق السياسة التجارية المتبعة والتي تخص الزبائن العاديين أي تلبية حاجات الزبائن من الطاقة (الكهرباء والغاز) بأثمان معقولة وبأمان ونوعية جيدة كما تسعى المؤسسة لتخفيض كلفة منتجاتها والاستمرارية في الخدمات؛

✓ تسيير الموارد البشرية والمادية التابعة للمديرية من أجل تلبية احتياجات الزبائن؛

² - بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة سونلغاز، يوم 15/05/2022، الوقت: 10:15.

✓ تعتبر همزة وصل بين المديرية والمقاطعات؛

✓ توسيع شبكة التوزيع على المستوى المحلي وصيانة المنشآت الكهربائية والغازية؛

✓ استمرارية الخدمات والمشاركة في التنمية المحلية عن طريق إنشاء مصانع وورشات وبالتالي

خلق مناصب شغل متخصصة ومتميزة.

2.1 تقديم الميزانية المالية العامة للمؤسسة للسنوات من 2016 إلى 2021.

✓ جانب الأصول: بالاعتماد على وثائق مؤسسة سونلغاز يمكن تقديم جانب الأصول للميزانية

المالية للمؤسسة كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 3: جانب الأصول للميزانية للسنوات من 2016 إلى 2018 الوحدة (دج)

البيان	2016	2017	2018
الأصول غير جارية:			
تثبيتات عينية			
- أراضي	2197883.75	2197883.75	2197883.75
- عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	4190449.75	4066977.39	3943505.03
- بنايات	178176860.05	173622965.27	169069070.48
- منشآت تقنية ومعدات صناعية	2985054235.91	3811404416.75	4002379390.76
- تثبيتات عينية أخرى	815326767.45	362022965.10	1300100726.24
- تثبيتات جاري انجازها	1385671338.49	2689602923.37	2988967017.55
مجموع الأصول غير الجارية	537068535.40	7042918131.63	8466657593.81
الأصول الجارية			
- المخزونات	515500.00	170500.00	101500.00
- الزبائن	691994439.60	952432644.42	9350311174.05
- مدينون آخرون	24153293.29	21658594.72	6972355.46
- ضريبة	95693496.61	96221960.27	135857342.00
- خزينة الأصول	113618873.50	110616082.64	34893333.04
مجموع الأصول الجارية	925975603	1181093782.05	1112855704.55
المجموع العام للأصول	6296661138.40	8224011913.68	9579513298.36

المصدر: من اعداد الباحثة وبالاعتماد على وثائق مؤسسة سونلغاز.

الجدول رقم 4: جانب الأصول للميزانية للسنوات من 2019 إلى 2021 الوحدة (دج)

2021	2020	2019	البيان
			أصول غير جارية: تثبيتات عينية:
2197883.75	2197883.75	2197883.75	- أراضي
3573087.95	3696560.31	3820032.61	- عمليات ترتيب وتهيئة
222709917.21	228640387.02	232715932.08	- الأراضي
5340848074.94	3959141584.81	414813337.58	- بناءات
10666438817.16	980504992.92	947867639.18	- منشآت تقنية ومعدات
4361195234.28	5788502297.89	4419455178.15	- صناعية
			- تثبيتات عينية أخرى
			- تثبيتات جاري إنجازها
10997168015.29	10962683706.70	9754070003.41	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية:
244992.47	117499.90	153250	- المخزونات
1288876795.83	1039609902.72	892204378.78	- الزبائن
1852695.51	6744186.73	12956507.60	- مدينون آخرون
58303905.47	55023302.46	78902659.30	- ضريبة
160730064.01	93197622.21	37107490.11	- خزينة الأصول
1510008453.29	1184692514.02	1021324285.79	مجموع الأصول الجارية
12507176468.58	12147576220.72	1077539489.20	المجموع العام للأصول

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مؤسسة سونلغاز.

التحليل: من خلال الجدول السابق تبين أن المجموع العام للأصول للميزانية للسنوات من 2016 إلى 2018 يتطور عبر الزمن، وهذا يدل على القدرة على معرفة وتشخيص الحالة أو الوضعية المالية للمؤسسة الذي يعبر عن أداء المؤسسة وكيفية ممارستها للأنشطة فيه.

✓ جانب الخصوم: بالاعتماد على وثائق مؤسسة سونلغاز يمكن تقديم جانب الخصوم للميزانية

المالية للمؤسسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 5: جانب الخصوم للميزانية للسنوات من 2016 إلى 2018 الوحدة (دج)

2018	2017	2016	البيان
			رؤوس الأموال الخاصة+:
376509765.83	376509765.83	376509765.83	- إعادة التقييم
5650164304.4	4520260895.3	334279969.6	- حساب الارتباط
6024197534.8	5103664160.5	3712523714.5	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			خصوم غير جارية:
21034523.61	4738592	10983136.16	- الاقتراضات والديون المالية
2204058766.95	2102259801.89	1853888360.74	- منتج مسجل مسبقا
2225093290.56	2106998393.89	1864871496.90	مجموع الخصوم غير الجارية
			خصوم جارية:
950896323.26	821888561.88	494157978.86	- موردون وحسابات مرتبطة
27121292.77	27002785.57	58970269.63	- ضرائب
352205856.99	164458011.84	166137678.42	- ديون أخرى
1330222473.02	1013349359.29	719265926.91	مجموع الخصوم الجارية
9579513298.36	8224011913.68	6296661138.40	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وتائق مؤسسة سونلغاز.

الجدول رقم 6: جانب الخصوم للميزانية للسنوات من 2019 إلى 2021

2021	2020	2019	البيان
			رؤوس الأموال الخاصة:
376509765.83	376509765.83	376509765.83	- إعادة التقييم
7723336002.04	7559773773.49	6078284454.51	- حساب الارتباط
8099845767.87	7936283539.32	6454794220.34	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			خصوم غير جارية:
74765511	41307766.68	28296284.55	- الاقتراضات والديون المالية
3180081842.50	2776343733.73	2571204360.57	- منتج مسجل مسبقا
3254847353.50	2817651540.11	2599500645.12	مجموع الخصوم غير الجارية
			خصوم جارية:
673286888.51	1072784948.36	1334964148.7	- موردون وحسابات مرتبطة
55942996.3	50010233.85	26249414.35	- ضرائب

أثر الرقابة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز غليزان-

423253462.38	270645958.7	359885860.69	- ديون أخرى
1152483347.21	1393411140.99	1721099423.14	مجموع الخصوم الجارية
12507176468.58	12147376220.72	10775394289.20	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مؤسسة سونلغاز.

التحليل: من خلال الجدول السابق تبين أن المجموع العام للخصوم للميزانية للسنوات من 2016 إلى 2021 يتطور عبر الزمن، وهذا يدل على القدرة على معرفة وتشخيص الحالة أو الوضعية المالية للمؤسسة الذي يعبر عن أداء المؤسسة وكيفية ممارستها للأنشطة فيه.

3.1 تقديم الميزانية المختصرة للمؤسسة للسنوات من 2016 إلى 2021

بالاعتماد على معطيات الميزانية العامة لمؤسسة سونلغاز يمكن استخراج الميزانية المختصرة للمؤسسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: الميزانية المختصرة للمؤسسة من 2016 إلى 2018 الوحدة (دج)

البيان	2016	البيان	2017	2016	البيان
إثا	537068535.4	م دا	7042918131.63	7210662554.39	
أ متداولة	925975603	أ خ	1181093782.05	5103664160.05	
إ م إ خ إ	812356729.5	د ط أ	1070477699.41	2106998393.89	
نقديات	113618873.5	د ق أ	110616082.64	1013349359.29	
مجموع أ	6296661138.4	مجموع م ع	8224011913.68	822401913.68	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية العامة لمؤسسة سونلغاز

الجدول رقم 8: الميزانية المختصرة للمؤسسة للسنوات من 2018 إلى 2019. الوحدة (دج)

البيان	2018	البيان	2019	2018	البيان
إثا	8466657593.81	م دا	9754070003.4	9054294865.4	
أ م	1112855704.55	أ خ	1021324285.7	6454794220.3	
إ م إ خ	1077962371.51	د ط أ	984216795.68	2599500645.1	
نقد	34893333.04	د ق أ	37107490.11	1721099423.1	
مج أ	9579513298.36	مج م	10775394289.2	10775394289	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية العامة لمؤسسة سونلغاز.

الجدول رقم 9: الميزانية المختصرة للمؤسسة للسنوات من 2020 إلى 2021 الوحدة (دج)

البيان	2020	البيان	2021	2020	البيان
إثا	10962683706	م دا	10997168015.2	11354693121.3	
				10753935079.4	

8099845767.87	7936283539.32	أ خ	1510008453.29	1184692514.02	أ م
3254847353.50	2817651540.11	د ط أ	1349278389.28	1101494821.81	إم إ
1152483347.21	1393411140.99	د ق أ	160730064.01	83197622.21	نقد
12507176468.5	12147376220.7	مج م	12507176468.5	12147376220.7	مج أ

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية العامة لمؤسسة سونلغاز.

التحليل: من خلال الجداول السابقة وتقديم الميزانيات المختصرة للسنوات من 2016 إلى 2021، تبين أن المؤسسة تتطور غير المن وذلك من خلال حساب كل من استخداماتها الثابتة والمتداولة وكذا مواردها الدائمة.

2. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التحليل المالي:

✓ مؤشر رأس مال العامل (FR): بالاعتماد على معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة سونلغاز

يمكن حساب رأس مال العامل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: حساب رأس مال العامل للسنوات من 2016 إلى 2018 الوحدة (دج)

البيان	2016	2017	2018
موارد دائمة -	5577395211.4	210662554.39	8249290825.36
استخدامات ثابتة	537068535.40	70429181131.63	844966657593.81
FR	5040326676	-6832255577.24	-217366768.45

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة.

الجدول رقم 11: حساب رأس مال العامل للسنوات من 2019 إلى 2021. الوحدة (دج)

البيان	2019	2020	2021
موارد دائمة -	9054294865.46	10753935079.43	11354693121.37
استخدامات ثابتة	9754070003.40	10962683706.70	10997168015.29
FR	-69977517.94	-208748627.27	357525106.08

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجداول أن رأس مال العامل سالب، أي أن FR أصغر من 0 وهذا يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة.

✓ مؤشر احتياج رأس مال العامل (BFR): بالاعتماد على معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة

سونلغاز يمكن حساب احتياج رأس مال العامل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: حساب احتياج رأس مال العامل للسنوات من 2016 إلى 2018 الوحدة (دج).

البيان	2016	2017	2018
إمتداولة للاستغلال وخ الاستغلال -	812356729.50	1070477699.41	1077962371.51
د ق أ للاستغلال وخ الاستغلال	719265926.91	1013349359.29	1330222473.02
BFR	93090802.59	57128340.12	-252260101.51

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

الجدول رقم 13: حساب احتياج رأس مال العامل للسنوات من 2019 إلى 2021 الوحدة (دج).

البيان	2019	2020	2021
إمتداولة للاستغلال وخ الاستغلال -	984216795.68	1101494891.81	1349278389.28
د ق أ للاستغلال وخ الاستغلال	172099423.14	1393411140.99	1152483347.21
BFR	-736882627.46	-291916248.19	196795042.07

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

التحليل: من خلال الجدول 12 نلاحظ أن BFR في بداية السنوات الأولى موجب، وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى استغلال مواردها في المدى القصير لتغطية الاحتياجات المتعلقة بنشاط المؤسسة، أما من خلال الجدول 13 نلاحظ أن BFR أصبح سالب، ففي هذه الحالة تكون احتياجات الدورة السنة السابقة أكبر من احتياجات السنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.

✓ مؤشر الخزينة (TR): بالاعتماد على معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة سونلغاز يمكن

حساب الخزينة كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 14: حساب الخزينة للسنوات من 2016 إلى 2018 الوحدة (دج)

البيان	2016	2017	2018
رأس مال العامل -	5040326676	-6832255577.24	-217366768.45
احتياج رأس مال العامل	93090802.59	57128340.12	-2522601001.51
TR	4947235873.4	-6889383917.36	34893333.06

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

الجدول رقم 15: حساب الخزينة للسنوات من 2019 إلى 2021 (الوحدة (دج)

البيان	2019	2020	2021
رأس ما العامل -	-69977517.94	-20874827.27	377525106.08
احتياج رأس مال العامل	-736882627.46	-291916248.19	196795042.07
TR	666905109.52	83167620.92	160750064.01

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجداول أن الخزينة موجبة، هذا يعني أن رأس مال العامل قادر على تغطية احتياج رأس مال العامل، نلاحظ أيضا أن الخزينة أكبر من 0 وهذا يدل على أن رأس مال العامل أكبر من احتياج رأس مال العامل دلالة على أن المؤسسة وتجمد جزء من أموالها وعلما تشغيل هذه الخزينة إما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق الموارد الأولية مثلا أو تمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل التسديد.

3. تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية: بالاعتماد على الميزانية العامة للمؤسسة يمكن تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز عن طريق النسب المالية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: حساب النسب المالية للسنوات 2016 إلى 2021 (الوحدة (دج)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1- نسب التمويل:						
- نسبة السيولة العامة = الاستخدامات المتداولة / ديون قصيرة الأجل	1.28	1.16	0.83	0.59	0.85	0.31
- نسبة سيولة الأصول = الاستخدامات المتداولة / مجموع الاستخدامات	0.14	0.14	0.11	0.09	0.09	0.12
2- نسب التمويل:						
- نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة / الاستخدامات الثابتة	10.2	0.10	0.97	0.92	0.98	1.03
- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الاستخدامات الثابتة	6.91	0.72	0.71	0.66	0.72	0.73
3- نسبة الرافعة المالية:						
- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول	0.41	0.37	0.37	0.40	0.34	0.35
4- نسبة الهيكلة:						
- نسبة الاستخدامات الثابتة = استخدامات ثابتة / مجموع الاستخدامات	0.08	0.85	0.88	0.90	0.90	0.87
- نسبة الاستخدامات المتداولة = الاستخدامات / مجموع الاستخدامات	0.14	0.14	0.11	0.09	0.09	0.12

0.64	0.65	0.59	0.62	0.62	0.05	المتداولة / مجموع الاستخدامات
						- نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة /
0.26	0.23	0.24	0.23	0.25	0.29	مجموع الموارد
0.09	0.11	0.15	0.13	0.12	0.11	- نسبة د ط أ = ديون ط أ / مجموع الموارد
						- نسبة د ق أ = د ق أ / مجموع الموارد

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

3.1 تحليل النسب:

1.1.3 نسب السيولة:

✓ **نسب السيولة العامة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة تفوق 1 في السنوات الأولى، أي أن المؤسسة كانت تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها قصيرة الأجل في مدة الاستحقاق، بينما كانت أقل من 1 في السنوات الأخيرة، هذا يعني أن المؤسسة عاجزة عن تسديد ديونها قصيرة الأجل في مدة استحقاقها.

✓ **نسبة سيولة الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة أقل من 0.5، وهذا يعني أن قيمة الاستخدامات المتداولة أكبر من قيمة الاستخدامات الثابتة، أي أن هناك امكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى البعيد.

1- نسب التمويل:

✓ **نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من 1 في السنوات 2016-2017، وهذا يعني أن FR أقل من 0 يدل على حالة عدم التوازن، لكن في السنوات 2017-2018 كانت نسبة التمويل الدائم تساوي 1 هذا يعني أن المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها.

✓ **نسبة التمويل الذاتي:** نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أقل من 1 هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية استخداماتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، هذا يدل على أن هناك عجز في تمويل قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة مما أدى بالمؤسسة إلى اللجوء إلى موارد خارجية.

2.1.3 نسبة الرافعة المالية:

✓ **نسبة الديون إلى اجمالي الأصول:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الديون إلى اجمالي الأصول تقترب من 0.5 خلال السنوات 2016 إلى 2021، وهي نسبة جيدة تسمح للمؤسسة بالحصول على ديون أخرى في حالة طلبها بالإضافة إلى ضمان ديون الغير أي أن المؤسسة قادرة على تسديد جميع ديونها في آجالها المستحقة.

3.1.3 نسب الهيكلية:

- ✓ نسبة الاستخدامات الثابتة: نلاحظ أن المؤسسة تعتمد كثيرا في التوسع في الاستثمارات.
- ✓ نسبة الاستخدامات المتداولة: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول أكبر من 1، هذا يعني أن المؤسسة تعمل على تحسين مردوديتها في المدى القصير والمتوسط.
- ✓ نسبة الأموال الخاصة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأموال الخاصة نسبة مقبولة ومعتبرة.
- ✓ نسبة الديون طويلة الأجل: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة في وضعية مريحة في السنوات من 2016 إلى 2021، مما يمكنها من تسديد ديونها لأن حجم الديون طويلة الأجل أكبر من الديون قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة الديون قصيرة الأجل: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق.
- 4. نتائج الدراسة: من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز غليزان، ولإظهار دور الرقابة المالية على الأداء المالي في المؤسسة، وذلك من خلال التعرض لمفهوم الأداء وتقييمه، تمثل نتائج الدراسة فيما يلي:
 - من خلال الجداول رقم 10-11 للسنوات من 2016 إلى 2021 نلاحظ أن رأس مال العامل سالب ومتناقص لذلك عجزت المؤسسة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، هذا ما بدأ بظهوره في سنة 2021.
 - من خلال الجداول 12-13 للسنوات من 2016 إلى 2021 نلاحظ أن احتياج رأس مال العامل في السنوات الأولى موجب، هذا دليل على أن المؤسسة في حاجة إلى استغلال مواردها في المدى القصير لتغطية الاحتياجات المتعلقة بنشاط المؤسسة، لكن في السنوات الأخيرة أصبح سالب وهذا راجع إلى أن المؤسسة اتخذت بعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
 - من خلال الجداول 14-15 للسنوات 2016 إلى 2021 نلاحظ أن الخزينة موجبة، وهذا يعني أن FR أكبر من BFR، أي أن المؤسسة تجمد جزء من أموالها، وعلمها تشغيل هذه الخزينة عن طريق قيم الاستغلال بواسطة الموارد الأولية أو تمديد آجال تسديد الزبائن.

- من خلال الجدول رقم 15 للسنوات من 2016 إلى 2021 نلاحظ أن نسبة السيولة في السنوات الأولى جيدة، وهذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية ل الديون قصيرة الأجل، أي أن للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في مدة استحقاقها.

- أما من خلال حساب نسب التمويل والرافعة المالية ونسب الهيكلية لمؤسسة سونلغاز غليزان، اتضح أن المؤسسة في بداية السنة كان لها القدرة على تمويل ذاتها وتغطية كل أصولها الثابتة، لكن في السنوات الأخيرة أصبحت غير قادرة على تغطية كل أصولها الثابتة، هذا يعني أن FR أقل من 0 يدل على حالة عدم التوازن لأن الأموال الدائمة التي تكون تحت تصرف المؤسسة لفترة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل المؤسسة، وبالتالي تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها فهي في وضعية غير سليمة.

- وبعد الدراسة وتحليل المؤشرات المالية المعتمدة والنسب المالية ارتأينا الخروج أن الغرض من حساب النسب والمؤشرات المالية هو إعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة ومن ثم مقارنتها من النتائج السابقة فهي عمل على:

*تحديد مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

*قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن نقاط القوة والضعف.

*تحديد مدى استطاعة المؤسسة لسديد التزامها الطويلة.

*توفير المعلومات والبيانات التحليلية لأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية لتمكينها بالقيام بأعمالها.

* توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم البيانات.

*من أهم القرارات المالية والسياسات المتوصل إليها:

1- قرار التمويل: نلاحظ أن المؤسسة تنوع في الهيكل التمويلي من أموال خاصة واستدانة من أجل تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أما أهم السياسات فتمثلت في تعديل القرار التمويلي من خلال الرفع في الأموال الخاصة.

2- قرار توزيع الأرباح: تعتبر مؤسسة سونلغاز مؤسسة وطنية فرع تابعة للمؤسسة الأم المتواجدة

بالجزائر والتي لها صلاحية توزيع الأرباح أو احتجازها، وعلى هذا الأساس لم تفدنا بأي معلومة

حول هذا القرار.

III. خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع " دور الرقابة المالية في تقييم الأداء " دراسة حالة مؤسسة سونلغاز غليزان، وذلك من خلال سعيينا إلى الإحاطة بدور الرقابة المالية وتحديد النقاط التي تركز عليها في عملية تقييم الأداء التي بإمكانها إحداث أثر فعال في المؤسسة. ومن خلال ذلك توصلنا إلى:

- إن الرقابة بصفة عامة والرقابة المالية بصفة خاصة إحدى الدعائم الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، فهي تعتبر عملية ديناميكية مستمرة تتطلب إجراءات مدروسة من أجل ضمان التماشي مع الخطط والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في سير أعمالها وتقييم أدائها، فهي التي تحافظ على التوازن بين الوسائل والأهداف أو بين الجهود والنتائج بقصد التأكد والتحقق بأن هناك توافق بين الأداء الفعلي والأداء المخطط لو، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى حيث تعمل الرقابة المالية على تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية عن طريق مقارنتها للأداء الفعلي مع الأداء المحدد مسبقا.

- يعد الأداء الموضوع الجوهرى المتعلق بنجاح وفشل أي مؤسسة لذا نجد ان تقييمه يعتمد أساسا على وجود معايير تعتبر هي الأخيرة المقاييس التي تعتمد على أساسها عملية المقارنة فبدون وجود معايير أداء محددة مسبقا لا يمكن لعملية تقييم الأداء أن تكون فعالة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات و المتغيرات التي تعكس أدائها، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية حول تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية يكون بواسطة عدة معايير تساعد المؤسسة في الحصول على أداء جيد في ظل توفر رقابة مالية فعالة، أما عملية تقييم الأداء المالي حسب ما توصلنا إليه في الدراسة التطبيقية لمؤسسة "سونلغاز" تتم عملية التقييم بواسطة أدوات ومؤشرات التحليل الدالي (رأس مال العامل، الخزينة، نسب السيولة...إلخ)، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية يتم تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات ونسب التحليل المالي من أجل الرقابة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

- إن عملية الرقابة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بتقييم الأداء، فتقييم الأداء يعتبر جزء من نظام الرقابة فإذا كان الرقابة المالية تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه فإن تقييمه هو عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف وتحديد الانحرافات وتوضيح طرق وأساليب علاجها داخل المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة حول وجود علاقة بين الرقابة المالية وعملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

التوصيات:

- ضرورة قيام هيئات الرقابة المالية بتقييم نظام كفاءة الرقابة الداخلية للمؤسسات باستخدام الأساليب الاحصائية لتكون موضوعية في أحكامها ولاستخداماتها في إحكام السيطرة على كافة الأنشطة ومنعها من حدوث الأخطاء والانحرافات؛
- وجود تكامل بين مهام الرقابة الخارجية ونشاط الرقابة الداخلية في رقابة أي مؤسسة، ولكي يحقق هذا التكامل بإمكانية السيطرة على كافة المعاملات المالية وسد الثغرات التي قد تؤدي إلى الفساد المالي؛
- إعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة والضعف ومركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها؛
- العمل على توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على كافة العاملين في الوحدات الإدارية والمحاسبية الذي من شأنه أن يحقق الضبط الداخلي ومن ثم إيجاد رقابة ذاتية بين الموظفين.

قائمة المصادر والمراجع

1. حميدي سليمان لقبيلات، 2010، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، دراسة تحليلية وتطبيقية، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص129.
2. زاهر عبد الرحيم عاطف، 2009، الرقابة على الأعمال الإدارية، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص88-89.
3. عبد الفتاح محمد الحصن وآخرون، 2006، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص15.
4. عوف محمود الكفراوي، 1983، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص17.
5. محمد خير العكام، 2018، الرقابة المالية، الجامعة الافتراضية السورية، ص08.
6. مفيدة عيسى يحيوي وآخرون، المفاهيم الحديثة لإدارة الإنتاج والعمليات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص58.
7. بوسقط أمال، 2016، الرقابة التنظيمية ودورها في تحسين أداء العمال، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص102.
8. زواوي فضيلة، 2018، محاضرات في تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص78. [الموقع: http://dibrary.univ-boumerdes.dz](http://dibrary.univ-boumerdes.dz)
9. عادل بومجان، 2015، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة، شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص58.
10. محمد سمير عبد بدوي، 2017، تقييم أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين، مذكرة ماجستير في برنامج القيادة والإدارة، جامعة الأقصى للدراسات العليا، غزة فلسطين، ص26.